الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4938 | الثلاثاء | 24 محرم 1446 هـ | 30 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

الهيئة تصدر تقريرها السنوي الثالث عشر

الملحم: «أسواق المال» تستهدف تعزيز دورها في تحقيق رؤية «كويت 2035»

نواصل تصدر ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة في استيفاء متطلبات الحوكمة

63 نظام استثمار جماعي قائم في نهاية السنة المالية الأخيرة بإجمالي رأس مال 2.064.629 دينار

تنفيذ 43 عملية استحواذ واندماج منذ تأسيس الهيئة وحتى 31 مارس 2024

أصدرت هيئة أسواق المال في الثامن والعشرين من شهر يوليو من عام 2024 تقريرها السنوي الثالث عشر عن السنة المالية «2024/2023»، والذي قدم عرضاً شاملاً لمهام الهيئة المنفذة خلال تلك السنة المالية في مختلف مجالات عملها، كما عرض لرؤاها للسنوات القادمة، وتحديداً ما تضمنته إستراتيجيتها الثالثة للسنوات المالية «2024/2023 – 2027/2026».

استحقاق قانوني

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار الهيئة لتقريرها السنوي يعد « استحقاقاً قانونياً» وفقاً للمادة «25» من قانون إنشائها رقم «7» لسنة 2010 وتعديلاته، والتي نصت على: «تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها، وأعمالها، وإنجازاتها في تطوير وتنمية السوق خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات».

استجابةً لذلك الاستحقاق القانوني، تصدر الهيئة سنوياً خلال المدة المحددة تقريراً شاملاً تعرض فيه لكافة مهامها المنفذة وإنجازاتها المتحققة في مختلف مجالات عملها: التشريعية والتنظيمية والإشرافية والتوعوية، وتلك المتصلة بتنظيم وتطوير كل من بيئة عملها الداخلية، وتعاونها الخارجي: المحلي والإقليمي والدولي.

التقرير السنوي الثالث عشر للهيئة والذي قاربت صفحاته المائتي صفحة، بدأ بكلمة لرئيس مجلس مفوضي الهيئة أ.د أحمد عبد الرحمن الملحم، أعقب ذلك التعريف برؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها وقيمها المؤسسية وهيكلها التنظيمي قبل أن يختتم التقرير بالبيانات المالية للهيئة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 وتقرير مراقب الحسابات المستقل، وتقرير عن أداء بورصة الكويت للأوراق المالية خلال عام 2023، وبين هذا وذاك، عرض التقرير لمهام الهيئة المنجزة في ستة أبواب رئيسية بدءاً بأداء مجلس مفوضي الهيئة وأعمال أمانة السر، ثم تلك المتحققة في المجال الإستراتيجي، فالإستدامة ومساراتها، مروراً بمهام المجالس واللجان، وانتهاءً باستعراض مفصل لإنجازات الهيئة المتحققة في مختلف مجالات عملها «القانوني، التنظيمي، الرقابي والإشرافي، التوعوي والإعلامي وذاك المتصل بالتعاون الخارجي محلياً وإقليمياً ودولياً»، إضافة لعرض المهام المتحققة على صعيد بيئة عمل الهيئة الداخلية «الشؤون المالية والخزانة، التنظيم والتحديث التقني، الخدمات العامة». أما رؤى الهيئة وتوجهاتها والتي تضمنتها مبادرات إستراتيجيتها الراهنة للأعوام «2024/2023 –2027/2026» فقد تضمنها باب مستقل.

هيئة أسواق المال

عرض الدكتور الملحم رئيس مجلس مفوضي الهيئة ومديرها التنفيذي في كلمته الافتتاحية لأبرز إنجازات الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة، والتي تتوزع وفق ركائز إستراتيجيتها الثالثة الحالية والمتمثلة بكل من: تنمية أسواق المال، التعاون والتواصل، التمكين المؤسسي، والتي لا تقف مستهدفاتها –وفقاً للدكتور الملحم– عند حدود ترقية سوق المال المحلي إلى مصاف الأسواق الناشئة المتطورة فحسب، بل يتخطى ذلك لاستهداف تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، وتعزيز دور الهيئة على صعيد تحقيق رؤية دولة الكويت 2035.

رؤية الكويت 2035

وفي إطار الكلمة ذاتها، عرض الدكتور الملحم لأبرز المبادرات الإستراتيجية التي بدأت الهيئة العمل في إطارها، كتلك المتعلقة بتحقيق الشمول المالي والتحول لاقتصادات وأسواق مال مستدامة، ووضع خارطة طريق للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية في أسواق المال في دولة الكويت، إضافة لدراسة الآلية الاقتصادية لسوق شركات النمو والمتوسطة وبحث جدوى إنشاء منصة جديدة لإدراج وتداول أسهم هذه النوعية من الشركات.

وقد أكد الدكتور الملحم على أن نهج الهيئة المتعلق باعتبار تعزيز بيئة عملها الداخلية وتمكينها المؤسسي ونظام حوكمتها الذاتي هي أدواتها للنجاح في تحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية، مشيراً في هذا الصدد لما بلغته من مستويات أهلتها –للعام الرابع على التوالي– لتبوء صدارة ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة على صعيد استيفاء متطلبات الحوكمة، وحصولها أيضاً على شهادة ISO 22301 على صعيد استمرارية الأعمال.

لغة الأرقام

تنوعت آلية عرض بيانات التقرير بين إيضاح موجز للجوانب التي تقتضي ذلك، واعتماد لغة الأرقام لإيجاز ما تم تنفيذه من مهام وإنجازه من إنجازات في جوانب أخرى، نوجز أبرز تلك الأرقام بالآتي:

- «872» موضوعاً تم إبداء الرأي القانوني بشأنها.
- «216» قضية مسجلة خلال السنة المالية الأخيرة، ليبلغ بذلك عدد القضايا المسجلة لدى الهيئة «1788» قضية.
- التحقيق في «161» مخالفة، والتقدم بـ «19» بلاغاً للنيابة العامة.
- «63» نظام استثمار جماعي قائم في نهاية السنة المالية الأخيرة، بلغ إجمالي رأس مالها «2،064،629» دينار كويتي، كما بلغ إجمالي قيمة أصولها «2،526،041» دينار كويتي، وصافي قيمة أصولها «2،502،020» دينار كويتي.
- منح «25» موافقة لزيادة رأس المال، و«9» موافقات لتخفيض رأس المال، و «12» طلباً لنشرات اكتتاب، إضافة إلى «150» موافقة لشراء أو بيع أسهم الشركات «الخزينة».
- «5،958» محفظة استثمارية للأوراق المالية داخل الكويت في نهاية عام 2023 بقيمة سوقية289،13،656،906 د.ك، و4،737 عميلاً للمحافظ الاستثمارية.
- «6275» إعلاناً تمت متابعتها في بورصة الكويت، و «24» تعقيباً على معلومة جوهرية، و «87» حالة تداول غير اعتيادي، ومراجعة «247» إفصاحاً من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، و «1338» قائمة لأشخاص مطلعين تم تحديثها.
- «71» شخصاً مرخصاً له، و «232» نشاط أوراق مالية مرخصاً به.
- البت في «1182» طلب ترشح وتسجيل وإلغاء للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الهيئة.
- الموافقة على إصدار أسهم ممتازة قابلة للتحويل لأسهم عادية، وهو الإصدار الأول من نوعه في دولة الكويت منذ تأسيس الهيئة.
- 275،000،000 د.ك القيمة الإجمالية للموافقات الصادرة لأدوات الدين التي منحتها الهيئة.
- «43» عملية استحواذ واندماج نفذتها الهيئة منذ تأسيسها ولغاية 31 مارس 2024 بلغت قيمتها 1،771،146،982 د.ك
- «359» بياناً وتقريراً مالياً ورقابياً تمت دراستها من قبل الهيئة، و «97» مهمة تفتيش ميداني تم تنفيذها.
- «18» ورشة عمل توعوية تم تنفيذها، و «10» حملات توعوية، وإصدار «4» مطبوعات و «4» أعداد من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية، وبث «19» أنفوغرافاً و«8» موشن جرافيك، و «282» رسالة توعوية عبر حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتتمنى هيئة أسواق المال أن تكون بذلك قد حققت أهدافها المحددة بالقانون رقم «7» لسنة 2010 وتعديلاته.

للإسهام في تمويل مشروع مستشفيات الجزر الصغيرة

«الصندوق الكويتي للتنمية» يوقع اتفاقية قرض بـ3 ملايين دينار مع المالديف

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الاثنين اتفاقية قرض لجمهورية المالديف بقيمة ثلاثة ملايين دينار كويتي (نحو 8. 9 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع مستشفيات الجزر الصغيرة هناك.

وقال الصندوق إن المشروع يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المالديف عبر توفير الخدمات الصحية اللازمة ورفع المستوى الصحي وكفاءة الخدمات الصحية ومن شأنه المساهمة في تخفيض كلفة الانتقال من الجزر الصغيرة والمنتجعات للمدن الأكبر للحصول على الخدمات الصحية اللازمة.

وتوقع أن يسهم المشروع في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة أهمها القضاء على الفقر والصحة الجيدة والرفاه وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف وتبلغ مدة القرض 24 سنة بما في ذلك فترة إمهال قدرها أربع سنوات.

وذكر أن معدل الفائدة على القرض يبلغ 1 في المئة سنويا يضاف إليها رسم بواقع 5ر0 في المئة سنويا لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

ووقع الاتفاقية المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالوكالة وليد البحر ووزير المالية في جمهورية المالديف محمد شفيق.

يذكر أن الصندوق قدم 20 قرضا للمالديف في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1. 58 مليون دينار (نحو 9. 189 مليون دولار) كما قدم تسع منح ومعونات فنية بلغ إجماليها بنحو 09. 1 مليون دينار (نحو 5. 3 مليون دولار).

ويعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أداة تنموية تعتمد كليا على مواردها الذاتية في تقديم القروض والمساعدات التنموية التي تتسم بأنها ميسرة وتهدف إلى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الإنمائية.

بدعم نمو 5 قطاعات

مؤشرات البورصة تتلون بـ«الأخضر».. و«العام» يرتفع 13 نقطة

جلسة خضراء للبورصة

ارتفعت مؤشرات البورصة في ختام تعاملات أمس الاثنين؛ بدعم نمو 5 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 13 نقطة ليبلغ مستوى 71. 7190 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 18. 0 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 56. 0 نقطة ليبلغ مستوى 59. 6024 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 01. 0 في المئة من خلال تداول 5. 72 مليون سهم عبر 5014 صفقة نقدية بقيمة 3. 10 مليون دينار «نحو 4. 31 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الأول 93. 16 نقطة ليبلغ مستوى 17. 7847 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 22. 0 في المئة من خلال تداول 4. 93 مليون سهم عبر 7063 صفقة بقيمة 5. 33 مليون دينار «نحو 17. 102 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 75. 2 نقطة ليبلغ مستوى 94. 5860 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 05. 0 في المئة من خلال تداول 4. 42 مليون سهم عبر 3163 صفقة نقدية بقيمة 4. 7 مليون دينار «نحو 5. 22 مليون دولار».

بلغت قيمة التداول أمس 43.87 مليون دينار، وزعت على 166.08 مليون سهم، بتنفيذ 12.08 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 5 قطاعات في مقدمتها قطاعا البنوك والخدمات المالية المرتفعان بنفس النسبة البالغة بـ 0.39 %، بينما انخفض 5 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ4.19 %، فيما استقر 3 قطاعات.

وشهدت التعاملات ارتفاع 51 سهماً على رأسها «مدار» بـ11.38 %، بينما تراجع سعر 51 سهماً في مقدمتها «سينما» بـ5 %، واستقر سعر 22 سهماً.

وتصدر سهم «بيان» المتراجع 0.38 % نشاط الكميات بحجم بلغ 12.2 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 7.95 مليون دينار.